



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies

تقارير | 18 تشرين الأول / أكتوبر، 2018

# اللامساواة العالمية تحت مجهر الاقتصاد السياسي

قراءة في تقرير "اللامساواة في العالم 2018"

مراد ديانبي

مراد ديناني

يشغل الدكتور مراد ديناني وظيفة باحث مشارك في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ستراسبورغ عام 2003.

تنصّب أبحاثه الاقتصادية في مجالات اقتصاد الابتكار، وبدرجة خاصة في اقتصاد المعرفة، إضافةً إلى مجالات فلسفية تهتمُّ نظريات العدالة والديمقراطية. شارك في نحو خمسين مؤتمراً علمياً. وصدرت له العديد من الأبحاث في مجلات مُدكّمة وفي كتب جماعية بالعربية والفرنسية والإنكليزية.

صدر له عن المركز العربي كتابان: **حرية، مساواة، اندماج اجتماعي** (2014)، **حرية، مساواة، كرامة إنسانية** (2017).

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2018

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعاين، قطر

هاتف: 44199777+974

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

# المحتويات

1	تقديم
1	تزايد اللامساواة في الدخل عبر أرجاء العالم
6	استفحال اللامساواة في الثروة في العالم
7	نظرة استشرافية لمستقبل اللامساواة في العالم
7	سيناريو استمرار الاتجاهات الحالية
8	سيناريو بقاء التوجه على ما هو عليه مع الافتراض المتفائل بشأن النمو في الدول الناشئة
9	سيناريو مسار اللامساواة المعتدل في أوروبا
9	توصيات التقرير
9	الضريبة التصاعدية
10	إنشاء سجل عالمي للأوراق المالية
10	تكافؤ الفرص
10	قراءة نقدية في التقرير
11	تغييب الفقر
11	تغييب التمدين
13	غياب ربط إشكالية اللامساواة بالنمو والتنمية
15	فصل إشكالية اللامساواة عن الإطار العام للعدالة الاجتماعية

## تقديم

تعدّ اللامساواة ظاهرةً مركّبةً ومتعدّدة الأبعاد، لا يتمثّل تعقيدها في مجرد وجودها في المجتمع الذي يُعدّ طبيعيًا في حدّ ذاته، بقدر ما يرتبط بوجود مستوياتٍ مستفحلة منها، تؤثر على نحوٍ شبه آلي في الاندماج الاجتماعي، وفي النجاعة الاقتصادية، وفي المجال السياسي أيضًا، على اعتبار أنّ الاجتماع والاقتصاد سياسيان بطبيعتهما. كما ترتبط اللامساواة، ضمن الإطار الأشمل للعدالة الاجتماعية، باستدامة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وتركز الثروة ورأس المال، بترابطٍ وثيقٍ مع تركّز السلطة السياسية، عبر الأجيال.

ومن ثمّ أهمية تقرير **اللامساواة في العالم 2018**<sup>(1)</sup> الذي يُصدره مختبر اللامساواة العالمية (World Inequality Lab) بوصفه أول تقريرٍ يُخصّص حصراً لدراسة اللامساواة وتعزيز البحث بشأن ديناميات توزيع الدخل والثروة في العالم، سواء على مستوى الدول أنفسها، أو فيما بينها. وهو تقرير يصدر كلّ سنتين، كتب هذا الإصدار الأول منه ونسّقه خمسة من الاقتصاديين نجد من بينهم طوما بيكيتي صاحب الكتاب الشهير **رأس المال في القرن الحادي والعشرين**<sup>(2)</sup>، الذي ذاع صيته عالمياً، وأصبح في ظرفٍ وجيزٍ من أكثر الكتب مبيعاً<sup>(3)</sup> وتأثيراً<sup>(4)</sup> في العالم.

وقد أنجز التقرير انطلاقاً من «قاعدة بيانات الثروة والدخل العالمية» (World Wealth and Income Database) التي تُسهم فيها شبكة دولية واسعة مؤلّفة من أكثر من 100 اقتصادي ينتمون لأكثر من 70 دولة، ويغطّون القارّات الخمس في تغذية قاعدة البيانات. وتعتمد قاعدة البيانات على منهجية تزواج بين مصادر البيانات المتاحة، وتلك التي يجري تقديرها (مجموع الدخول والثروات في الحسابات القومية، ومسوح الدخل والثروة للقطاع العائلي، والبيانات الضريبية المتعلقة بالضريبة على الدخل، متى توفّرت، وأخيراً، التصنيفات الخاصة بالثروات الكبرى). ذلك أنّ هذا التقرير يذهب أبعد من مجرد البيانات الرسمية المتاحة، مثلاً في اعتماده، كلما أمكن، على تقدير الثروات الموجودة في «الملاذات الضريبية». وهو ما يكتسي أهميةً كبيرة على الرغم من عدم نشر عددٍ من الدول إحصاءاتٍ تفصيلية ومتسقة عن اللامساواة في الدخل و/أو الثروة.

## تزايد اللامساواة في الدخل عبر أرجاء العالم

أول نتيجة يُبرزها التقرير هي تزايد التفاوتات في الدخل في كل مناحي العالم تقريباً خلال العقود الأخيرة، وإن اختلفت حدة الزيادة بين منطقةٍ وأخرى؛ وإذ نجد اللامساواة في أقلّ مستوياتها في أوروبا، فإنّ أعلى مستوياتها توجد في منطقة الشرق الأوسط (انظر الشكل 1). ففي عام 2016، كانت شريحة الـ 10 في المئة الأعلى دخلاً يحصلون على نصيب من الدخل القومي يعادل 37 في المئة في أوروبا، و41 في المئة في الصين، و46 في المئة في روسيا، و47 في المئة في الولايات المتحدة وكندا، و55 في المئة في جنوب أفريقيا والبرازيل والهند. أما في الشرق الأوسط، وهي المنطقة الأكثر لامساواةً في العالم، فيحوز العشير الأعلى على 61 في المئة من إجمالي الدخل القومي للمنطقة:

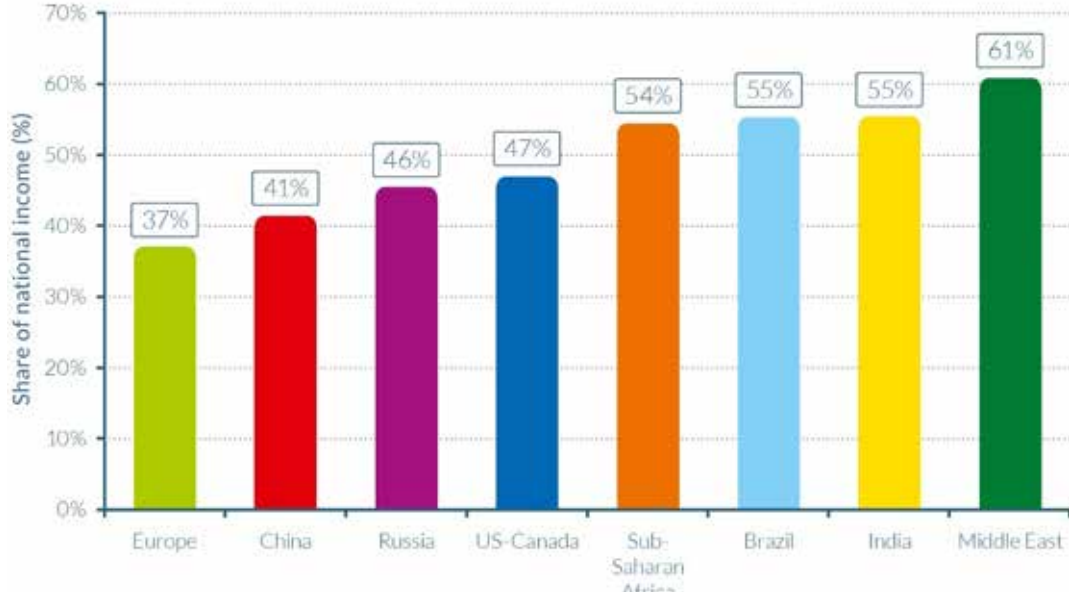
1 The World Wealth and Income Database, *World Inequality Report 2018*, Coordinated by Facundo Alvaredo, Lucas Chancel, Thomas Piketty, Emmanuel Saez & Gabriel Zucman (Creative Commons Licence, World Inequality Lab, 2017), accessed on 09/01/2018, at: <https://goo.gl/z6jd31>

2 Thomas Piketty, *Capital in the Twenty-First Century*, Translated by Arthur Goldhammer (Cambridge, Massachusetts: Belknap Press of Harvard University Press, 2014). وقد صدرت ترجمته العربية في عام 2016: توماس بيكيتي، **رأس المال في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة وائل جمال وسلمى حسين (بيروت: دار التنوير، 2016).

3 تُرجم الكتاب إلى لغات مختلفة، وبيع منه حتى آخر عام 2016 أكثر من مليوني نسخة، خاصةً منها الطبعة الإنكليزية. ومما يفسّر نجاحه الباهر في الولايات المتحدة الأميركية أنه يشير إلى فكرةٍ أساسية مفادها أنّ ارتفاع اللامساواة لا يرتبط بالفروق في "الجدارة والاستحقاق" فحسب، وإنما أيضاً بالفروق في أصول الملكية، وهو ما يعني استدامة الفوارق الاجتماعيّة بين الأجيال، ويأتي على خلاف "الأسطورة المساواتية الرأسمالية الأميركية" الفائلة إن الثراء في متناول الجميع، وإن تكافؤ الفرص مكفول للجميع...

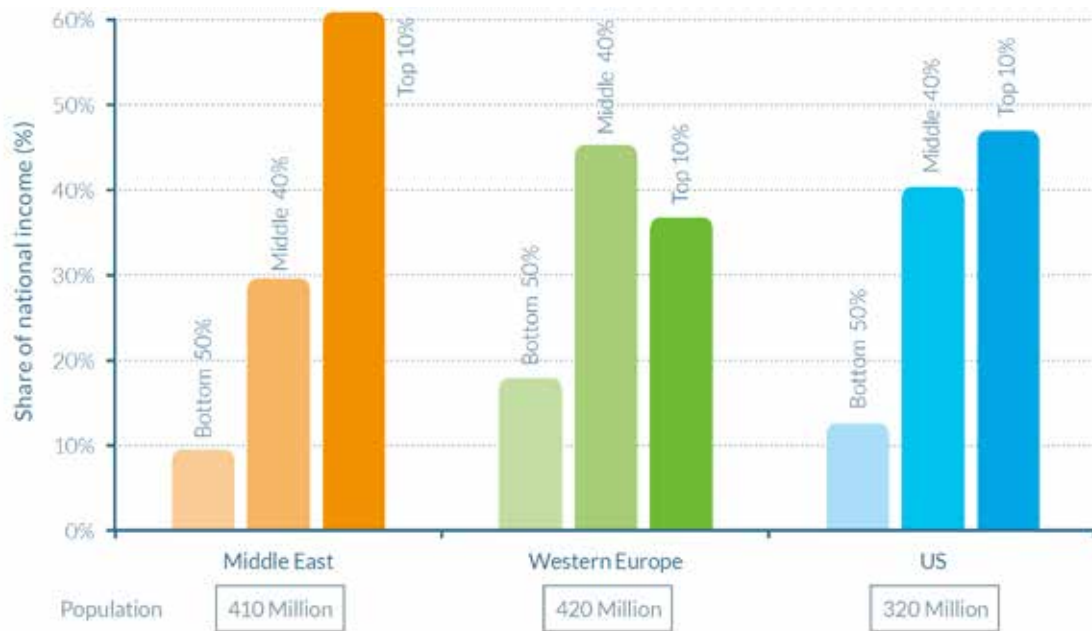
4 بدأ كثيرٌ من الاقتصاديين يعدّون الكتاب أهم كتاب نُشر في الاقتصاد منذ **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود** لجون مينارد كينز في سنة 1936، فيما ذهب آخرون إلى تسميته **داس كابيتال الجديد** في إشارة إلى الكتاب الشهير لكارل ماركس الذي يحمل العنوان نفسه، ولاعتبار أنه يعيد وضع "رأس المال" في قلب التحليل الاقتصادي الذي يصح من جديد اقتصاداً سياسياً بعد أن ظل لفترةٍ طويلة "اقتصاداً رياضياً" منفصلاً تماماً عن الواقع.

**الشكل (1)**  
**نصيب الـ 10 في المئة الأغنى في العالم من الدخل (2016)**



المصدر: *World Inequality Report 2018*, p. 9.

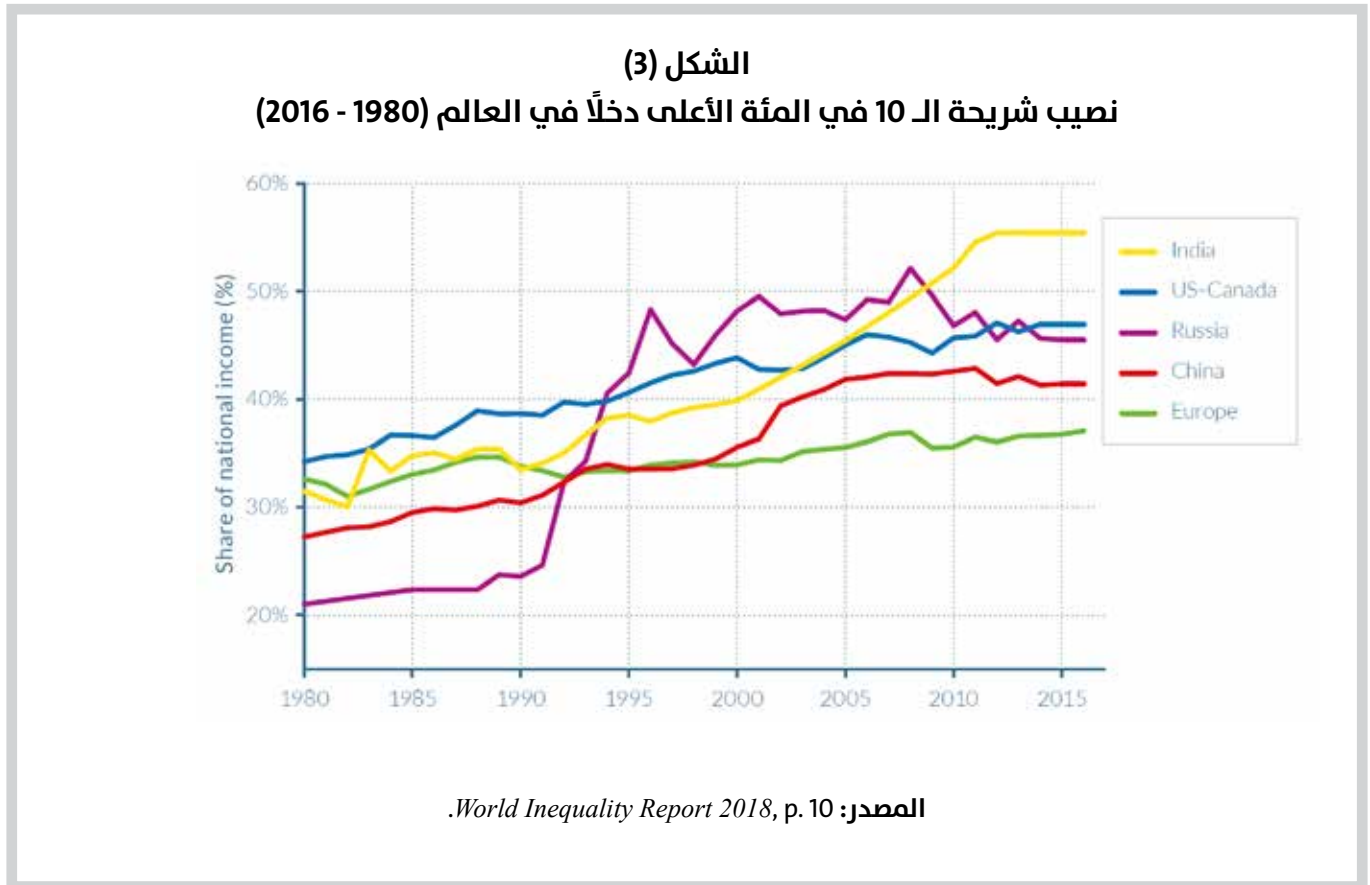
**الشكل (2)**  
**اللامساواة في الشرق الأوسط وأوروبا الغربية والولايات المتحدة (2012-2016)**



المصدر: *World Inequality Report 2018*, p. 132.

ولا يفوت التقرير في هذا الصدد الوقوف عند تجديد الربيع العربي مطالب العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية بوصفها من بين أعلى المناطق لامساواةً في جميع أنحاء العالم. ويقارن الباحثون في التقرير المنطقة العربية (حوالي 410 ملايين في عام 2016) بمناطق مقاربة من حيث الحجم الديمغرافي (أوروبا الغربية، بنحو 420 مليون، والولايات المتحدة، بنحو 320 مليون)، مستخلصين من المقارنة أن نصيب إجمالي دخل شريحة الـ 10 في المئة الأعلى دخلًا في الشرق الأوسط أكبر بكثير من الدول الغنية في أوروبا الغربية (36 في المئة) والولايات المتحدة (47 في المئة)<sup>(5)</sup>.

ومن خلال تحليل تطوّر نصيب شريحة الـ 10 في المئة الأغنى في العالم من الدخل، يُشير التقرير إلى أن التفاوتات في الدخل قد زادت بسرعة منذ عام 1980 في أمريكا الشمالية والصين والهند وفي روسيا، ولكن بسرعة أقل في أوروبا (الشكل 3). وهو ما يؤشّر إلى نهاية النظام المساواتي لما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الأزمة الاقتصادية لعام 1973 الناجمة عن حظر النفط العربي:

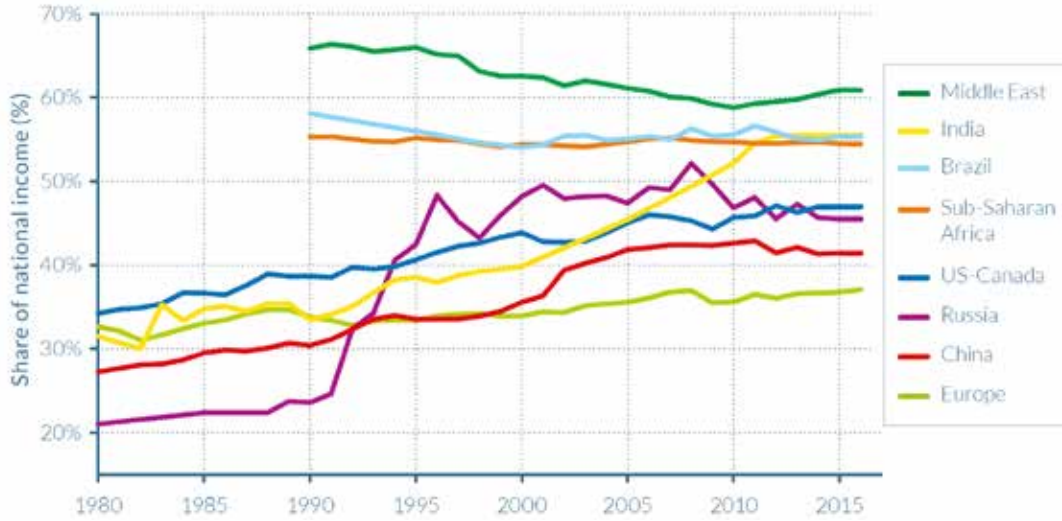


مقارنةً بهذه المناطق الرئيسة في العالم التي بدأت تعرف ارتفاعاً في اللامساواة في الدخل منذ عام 1980، ظلّت اللامساواة في الدخل مستقرةً نسبياً في مناطق أخرى من العالم، كالشرق الأوسط، وأفريقيا جنوب الصحراء، والبرازيل. بيد أن خصوصية هذه المناطق، كما يبيّن ذلك الشكل (3)، هي أن هذا الاستقرار النسبي فيها لدرجة اللامساواة مقترن عمومًا بمستوياتٍ أصليةٍ عاليةٍ جدًا، بشكلٍ مرتبطٍ بطبيعة هذه

5 الدولة الوحيدة التي وجد الباحثون فيها تقديرات أعلى لعدم المساواة من المنطقة العربية في الوقت الراهن هي جنوب أفريقيا، التي حصلت شريحة الـ 10 في المئة الأعلى دخلًا فيها على 65 في المئة تقريباً من الدخل القومي في عام 2012.

#### الشكل (4)

#### نصيب شريحة الـ 10 في المئة الأعلى دخلاً في العالم (1980 - 2016)



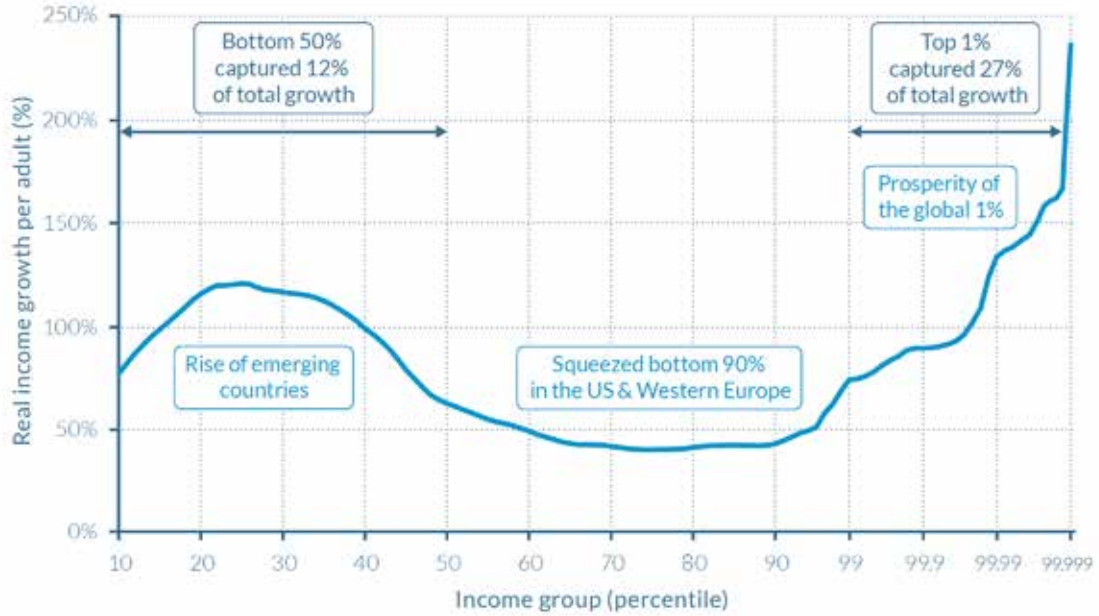
المصدر: World Inequality Report 2018, p. 11.

الدول الأوليغارشية والتحكّمية وبمؤسّساتها وسياساتها العامة الموجهة نحو مصالح هذه الطبقة الأوليغارشية بالأساس:

يؤكدُ إذاً التقرير على التزايد الملحوظ للامساواة في العالم منذ عام 1980، على الرغم من النمو الكبير الذي عرفته الصين في الفترة نفسها. وقد تزامن هذا التفاقم في اللامساواة على الصعيد الدولي مع تحسّن دخل نصف السكان الأفقر حول العالم، ولا سيّما بفضل النمو القوي في آسيا (وبخاصة في الصين والهند). ومع ذلك، وكما يوضّح ذلك الشكل (5)، حصلت شريحة الـ 1 في المئة الأعلى على ضعف النمو (27 في المئة) الذي حصلت عليه شريحة الـ 50 في المئة الأفقر (13 في المئة) خلال الفترة 1980 - 2016. وقد كان نمو الدخل ضعيفاً في حالة الأفراد الذين يقعون بين تلك الشريحتين (وخاصة عموم الطبقات الوسطى والشعبية في أميركا الشمالية والأوربية).

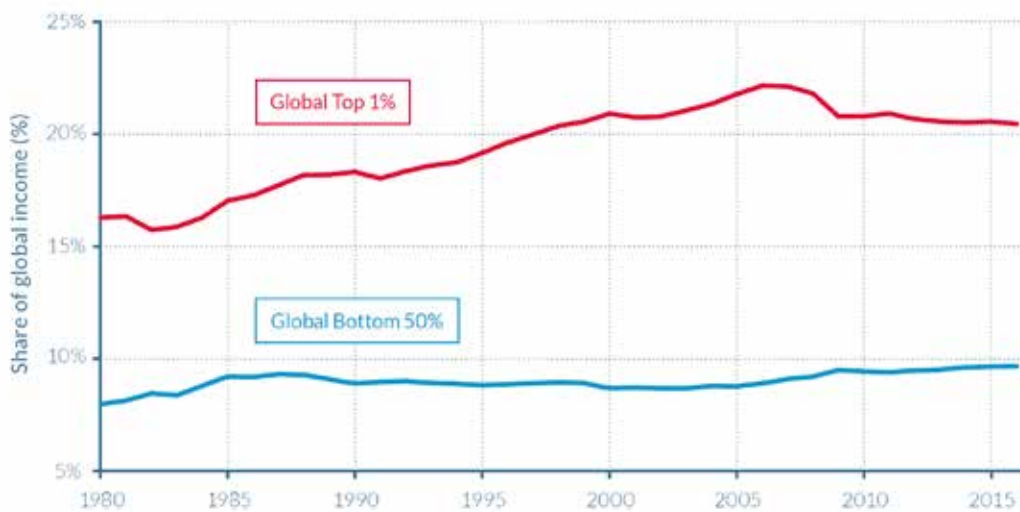
وقد عرف نصيب الـ 1 في المئة الأعلى دخلاً في العالم تصاعداً، في حين لوحظ استقرار نصيب الـ 50 في المئة الأقلّ دخلاً في العالم خلال الفترة 1980 - 2016 (الشكل 6). ففي عام 2016، حصلت الشريحة الـ 1 في المئة العليا على 22 في المئة من الدخل العالمي، في مقابل 10 في المئة للـ 50 في المئة الأقل دخلاً. وفي عام 1980، حصلت الشريحة المئوية على 16 في المئة من الدخل العالمي، في مقابل 8 في المئة للـ 50 في المئة الأقل دخلاً.

الشكل (5)  
اللامساواة في العالم والنمو (2016 - 1980)



المصدر: World Inequality Report 2018, p. 13.

الشكل (6)  
تصاعد نصيب الـ 1 في المئة الأعلى دخلاً واستقرار نصيب الـ 50 في المئة الأقل دخلاً في العالم (2016 - 1980)



المصدر: World Inequality Report 2018, p. 13.



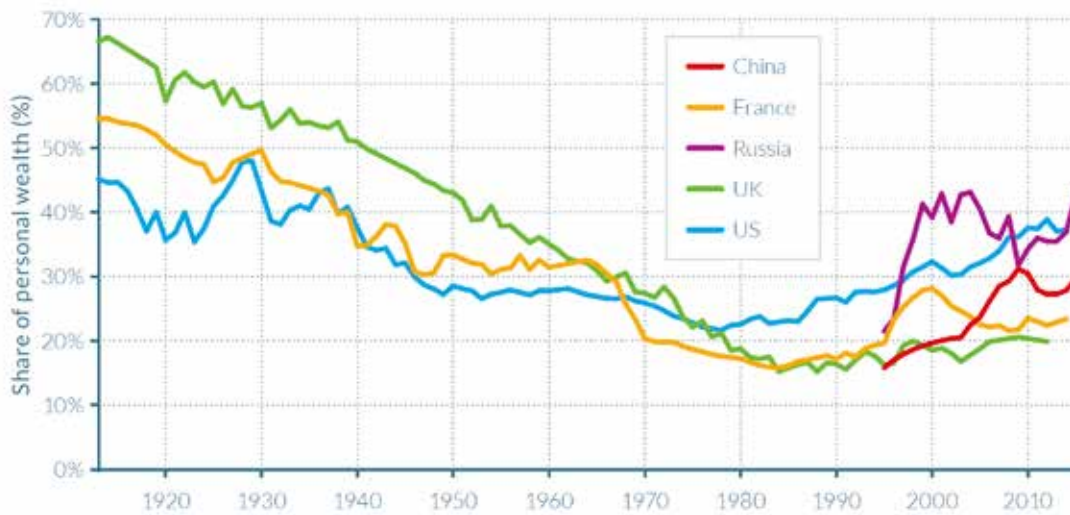
## استفحال اللامساواة في الثروة في العالم

بالإضافة إلى أوجه اللامساواة في الدخل، يعرض التقرير كذلك لتفاوت النمو في اللامساواة في الثروة بين الأفراد من بلد لآخر منذ عام 1980؛ ويبيّن أنّ الزيادة في تفاوتات الدخل قد أدّت خلال الأربعين عامًا الماضية إلى تعميق اللامساواة في الثروة بين الأفراد، ولا سيّما من خلال الخصخصة وتحويل جزءٍ من الثروة العامة إلى القطاع الخاص<sup>(6)</sup>. ومع أنّها لم تبلغ بعد المستوى الذي عرفته الولايات المتحدة أو أوروبا في بداية القرن العشرين، فإنّ اللامساواة في الولايات المتحدة قد ارتفعت كثيرًا، كما يبيّن ذلك الشكل (7)، إذ زاد نصيب الـ 1 في المئة الأغنى من ملاك الثروات من 22 في المئة في عام 1980 إلى 39 في المئة في عام 2014.

وعلى مدار الأربعين عامًا الماضية، كانت الزيادة في نصيب ثروات الفئات الأعلى في فرنسا وبريطانيا أقل شأنًا. وذلك بفضل «مفعول المثبط» (Dampening effect) الذي أدّاه تنامي ثروات الطبقة الوسطى، وأيضًا بفضل انخفاض حدة اللامساواة في الدخل عما شهدته الولايات المتحدة. كما شهدت كل من الصين وروسيا أيضًا تطورًا مهمًا في نصيب الثروات الأعلى عقب انتقالهما من الشيوعية إلى النظام الرأسمالي. ففي كلا البلدين، تضاعف نصيب شريحة الـ 1 في المئة الأعلى بين عامي 1995 و2015، من 15 في المئة إلى 30 في المئة في حالة الصين، ومن 22 في المئة إلى 43 في المئة في حالة روسيا.

الشكل (7)

نصيب شريحة الـ 1 في المئة الأكثر ثراءً في العالم (1913 - 2015)



المصدر: World Inequality Report 2018, p. 16.

6 يرجع ذلك، وفقاً لتوماس بيكيتي في كتابه **رأس المال**... إلى "تجاوز معدل عائد رأس المال بشكل مستدام معدل نمو الإنتاج والدخل، وهذا ما كانت الحال عليه حتى القرن التاسع عشر، ومن المرجح أن تصبح مجدداً القاعدة في القرن الحادي والعشرين، فإن الرأسمالية تنتج بشكل ميكانيكي عدم مساواة لا تطاق وتعسفية": Piketty, p. 1.

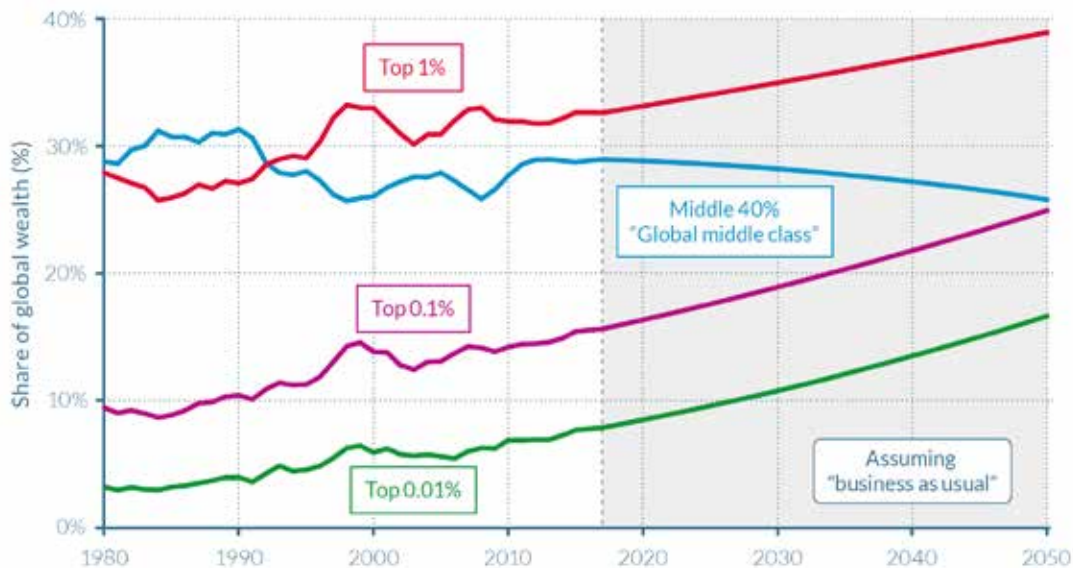
## نظرة استشرافية لمستقبل الامساواة في العالم

بالإضافة إلى درس تطور الامساواة في العالم في الدخل وفي الثروة خلال العقود القليلة الماضية وتحليله، يقدم التقرير نظرة استشرافية لتطور الامساواة في الدخل وفي الثروات المتوقعة حتى عام 2050، وفقاً لثلاثة سيناريوهات أساسية:

### سيناريو استمرار الاتجاهات الحالية

يعدّ التقرير أنّ ثروة الطبقة الوسطى حول العالم ستشهد انكماشاً في المستقبل، وفقاً لهذا السيناريو، على اعتبار أنّ تصاعد الامساواة في الثروة على المستوى القومي قد أطلق العنان للامساواة بين الثروات على الصعيد العالمي. وينطلق هذا السيناريو من افتراض أنّ التطورات التي تشمل الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تمثل الاتجاه العالمي، ليستنبط أنّ نصيب شريحة الـ 1 في المئة الأكثر ثراءً حول العالم من الثروة العالمية قد زاد من 28 في المئة إلى 33 في المئة خلال الفترة 1980 - 2016، في حين أنّ نصيب شريحة الـ 75 في المئة الأفقر ظل يدور حول 10 في المئة خلال الفترة نفسها. وإذا ما استمر هذا التوجه على حاله، فبحلول عام 2050، من شأن نصيب شريحة الـ 0.1 في المئة الأكثر ثراءً حول العالم (العالم هنا ممثّل - وفقاً لهذه الفرضية- في الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) أن يناهز نصيب فئة الـ 40 في المئة الوسطى (الطبقة الوسطى العالمية) (الشكل 8).

الشكل (8)  
النصيب من الثروة (1980 - 2050)

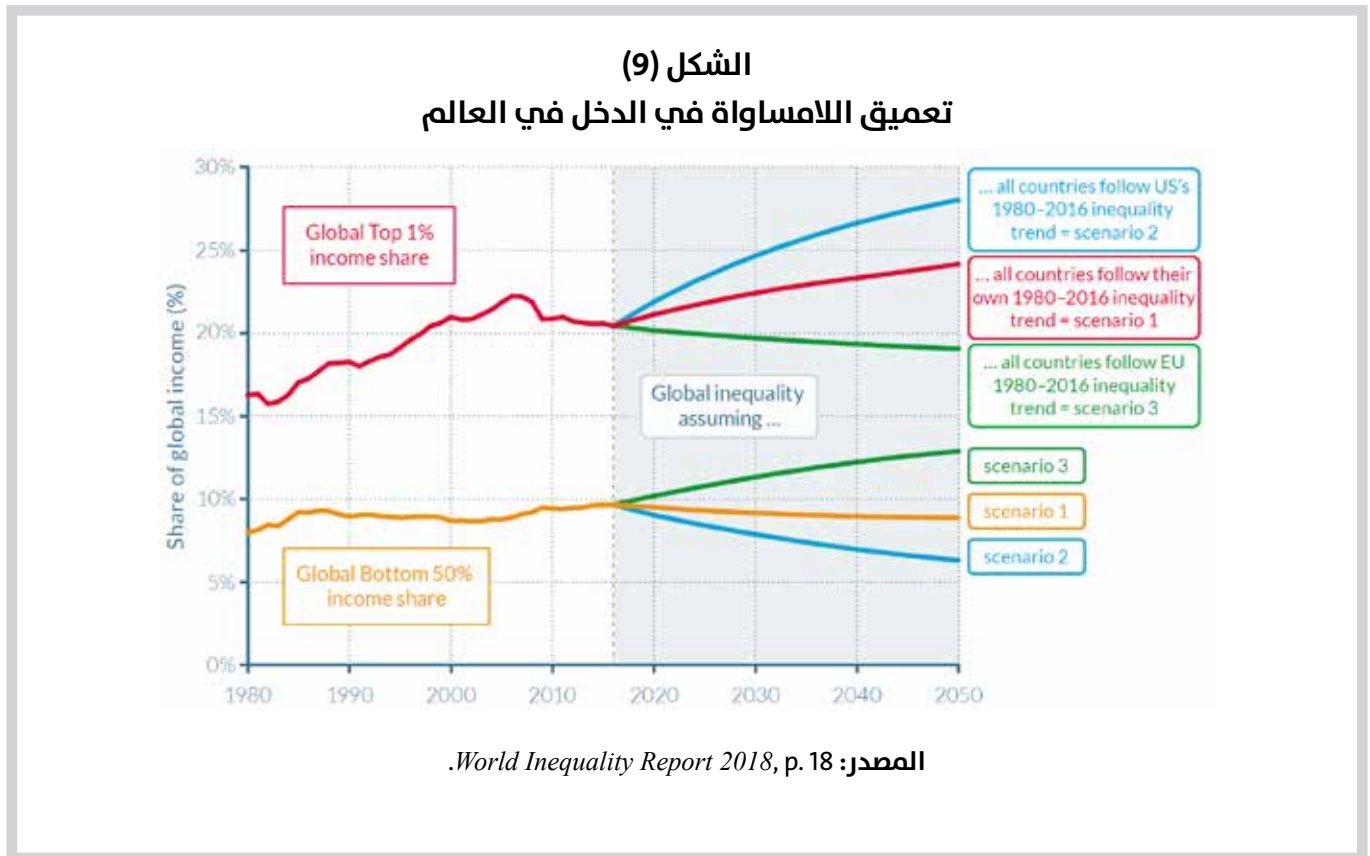


المصدر: World Inequality Report 2018, p. 17.

أما إذا ما اتخذت كل الدول خلال الفترة 2017 – 2050 مسار اللامساواة الذي اتخذته الولايات المتحدة بين عامي 1980 و2016، فإن نصيب الدخل العالمي الذي سوف يذهب إلى جيوب الـ 1 في المئة الأكثر ثراءً سوف يرتفع إلى 28 في المئة بحلول عام 2050.

## سيناريو بقاء التوجه على ما هو عليه مع الافتراض المتفائل بشأن النمو في الدول الناشئة

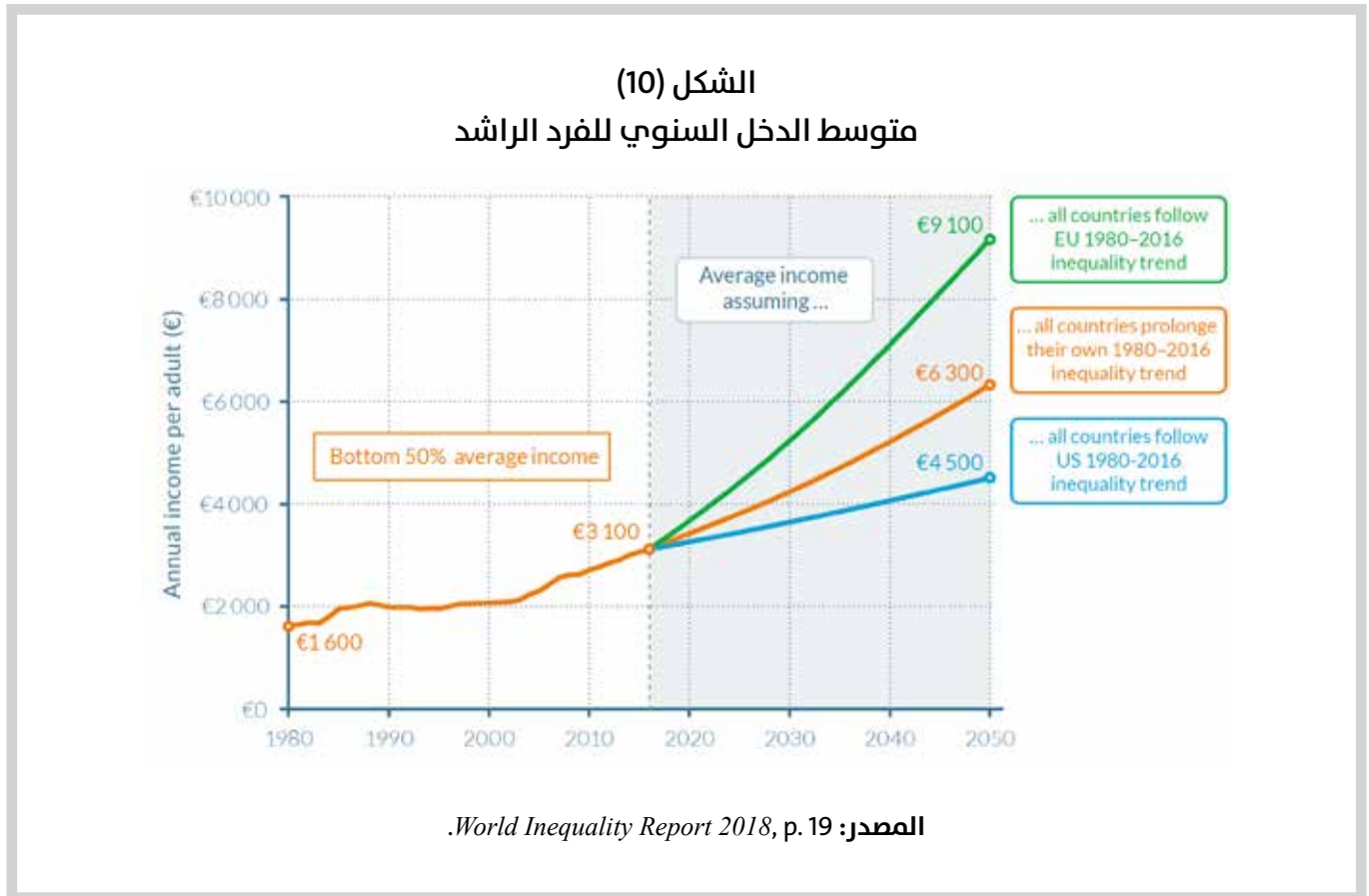
سوف تزداد اللامساواة أيضًا بين الدخل، ووفقًا لهذا السيناريو. فحتى مع الافتراض المتفائل بشأن النمو في الدول الناشئة، فإنه لا بديل عن ارتفاع اللامساواة. ذلك أن اللامساواة بين الدخل حول العالم سوف تتصاعد أيضًا إذا ما ظلّ المسار المتبع منذ ثمانينيات القرن الماضي على ما هو عليه؛ وذلك حتى إذا ما تحقق توقعات النمو في الدخل المرتفعة، في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، خلال العقود الثلاثة القادمة. وستعمّق اللامساواة أكثر فأكثر إذا ما استمرت كل الدول في اتباع المسار اللامساواتي الحاد نفسه الذي شهدته الولايات المتحدة خلال الفترة 1980 - 2016. وعلى العكس، سوف تتراجع قليلاً إذا ما اتبعت كل الدول المسار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي منذ عام 1980 وحتى اليوم (الشكل 9).



إذا ما اتخذت كل الدول خلال الفترة 2017 – 2050 مسار اللامساواة الذي اتخذته الولايات المتحدة بين عامي 1980 و2016، فإن نصيب الدخل العالمي الذي سوف يذهب إلى جيوب الـ 1 في المئة الأكثر ثراءً سوف يرتفع إلى 28 في المئة بحلول عام 2050.

## سيناريو مسار اللامساواة المعتدل في أوروبا

يتخذ السيناريو الثالث مسار اللامساواة المعتدل في أوروبا على مدى العقود الماضية نقطة مرجعية. أما إذا ما اتبعت كل البلاد نفس مسار اللامساواة الذي اتخذته أوروبا خلال الفترة 1980 – 2016، فإن متوسط الدخل للنصف الأفقر من السكان في العالم سوف يبلغ 9100 يورو في السنة، في عام 2050. وهو ما من شأنه الحد من عدم المساواة في الدخل العالمي. وفي هذه الحالة، يمكن أن يطرأ تقدم كبير في القضاء على الفقر في العالم.



## توصيات التقرير

يخلص التقرير إلى أنّ محاربة اللامساواة في الدخل وفي الثروة حول العالم تتطلب تغييرات مهمة في السياسة الضريبية على المستويين القومي والعالمي؛ بالإضافة إلى مراجعة سياسات التعليم، وحوكمة الشركات، وإصلاح سياسات الأجور؛ فضلاً عن الدور المهم لشفافية البيانات. ويقدم التقرير في هذا الصدد عدداً من التوصيات للحد من اللامساواة الاقتصادية:

### الضريبة التصاعدية

تؤكد العديد من الدراسات الاقتصادية والتاريخية أنّ الضريبة التصاعدية أداة مجرّبة في القضاء على تصاعد اللامساواة بين الدخل وبين الثروات أو الحد منها على الأقل. إذ أنّ تصاعدية معدلات الضريبة تمارس أثراً مزدوجاً؛ فهي تخفض اللامساواة بعد دفع الضريبة وإعادة التوزيع، ولكنها أيضاً قبل الضريبة من خلال تشييط أصحاب

الدخل المرتفع عن السعي لزيادة نصيبهم من النمو، كالتفاوض على مقابل باهظ الارتفاع لعملمهم، ومن ثم زيادة تركيز الثروة في أيديهم. ومما يفسر تزايد اللامساواة في العالم خلال الأربعين سنة الماضية، أنه منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، وحتى منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، فقدت الضريبة الكثير من تصاعديتها في الدول الغنية وبعض الدول الناشئة<sup>(7)</sup>.

## إنشاء سجل عالمي للأوراق المالية

يعدّ التقرير أنّ من شأن إنشاء سجل عالمي للأوراق المالية أن يسمح بالتعرف على مالكيها، وهو ما قد يسدّد ضربة قوية ضد التهرب الضريبي، وتبييض الأموال، ومن ثمّ ضدّ تصاعد اللامساواة. فعلى الرغم من أنّ السياسة الضريبية هي أداة ضرورية لمحاربة اللامساواة، إلا أنها غالبًا ما تصطدم بالعراقيل، وفي مقدّمها التهرب الضريبي، مثلما وضحت مؤخرًا كشوفات «أوراق الجنات الضريبية»<sup>(8)</sup>. فقد زادت رؤوس الأموال المخبّأة في الملاذات الضريبية منذ سبعينيات القرن الماضي، حتى أصبحت تمثل اليوم أكثر من 10 في المئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ومن ثمّ، يعدّ التقرير أنه من شأن إنشاء سجل مالي عالمي يكون متاحًا أمام كلّ السلطات الضريبية تمكينها من محاربة التهرب بنجاحة.

## تكافؤ الفرص

يؤكد التقرير على أنّ تحسين القدرة على النفاذ إلى التعليم وإلى الوظائف ذات الدخل اللائق ضروري من أجل علاج الركود أو ضعف النمو في دخول النصف الأفقر من السكان. فقد أشارت الدراسات الحديثة إلى إمكانية وجود فجوة بين الحديث عن المساواة في الفرص وحقيقة اللامساواة في النفاذ إلى التعليم. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، نجد أنه يدخل إلى الجامعة عشرون إلى ثلاثين طفلًا فقط من بين كلّ مئة في الشريحة العشرية الأدنى دخلًا. أما في الشريحة العشرية الأعلى دخلًا، فتصل نسبة دخول الأبناء إلى الجامعة إلى 90 في المئة. وتشير الدراسات إلى أنّ إتاحة فرص الالتحاق بجامعة النخبة للطلبة من المناطق الفقيرة لا تؤثر سلبياً على قوة نتائج تلك الجامعات. بيد أنّ ديموقراطية النفاذ إلى التعليم، وإن كانت رافعة قوية، فإنّ التعليم لن يكون كافيًا لخفض اللامساواة في غياب آليات تضمن لهم الحصول على وظائف ذات دخول جيدة وعلى مراكز اجتماعية معتبرة.

## قراءة نقدية في التقرير

على الرغم من أهميته البالغة وثراء معلوماته وتحليلاته، تغيب عن التقرير جوانب أساسية في مقاربة ظاهرة اللامساواة المعقّدة، من شأن أخذها بعين الاعتبار وإدراجها في التحليل تحسين فهم الظاهرة واستنباط الدروس المناسبة بالنسبة إلى السياسات العامة لمكافحتها. من بين أهم هذه الأبعاد، نخصّ بالذكر خمسة منها:

7 على سبيل المثال، كان معدل الضريبة على الدخل في فرنسا على الشريحة العليا للدخل يبلغ نسبة 65 في المائة في عام 1986، لينخفض إلى نسبة 40 في المائة في عام 2007. انظر في ذلك مثلاً:

Mathias André & Malka Guillot, "1914 - 2014: Cent ans d'impôt sur le revenu," *Les notes de l'IPP*, no. 12 (Juillet 2014).

8 "أوراق الجنات الضريبية" (Paradise Papers) هي وثائق سرية مسربة (Leaks) في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2017، وصل عددها إلى 13.4 مليون وثيقة متعلقة بشركات وهمية وسجلات 19 ملاذاً ضريبياً؛ وهي تحوي أسماء أكثر من 120 شخص وشركة. وتقدر تكلفة التهرب الضريبي للشركات والثروات الكبرى بنحو 417 مليار دولار سنوياً بالنسبة إلى جميع دول العالم. انظر في ذلك مثلاً:

Jérémie Baruch, Jean-Baptiste Chastand, Anne Michel & Maxime Vaudano, "Les « Paradise Papers », nouvelles révélations sur les 350 milliards cachés de l'évasion fiscale", *Le Monde* (5/11/2017), accessed on 10/01/2018, at:

<https://goo.gl/6wWnPm>

## تغيب الفقر

على الرغم من تناقص الفقر عمومًا في العالم، فإنه قد ترافق باغتناء الميسورين جدًا وبتزايد اللامساواة. فبينما لم يتناقص الفقر الشديد أبدًا بهذا الشكل من قبل، فإن من هم الأكثر ثراءً -بمعنى نسبة 1 في المئة من مجموع الساكنة الأكثر يسرًا- لا يزالون يزدادون ثراءً أي أنّ «تأثير القديس متى» لا يزال قويًا<sup>(9)</sup>. وفي حين أنّ عدم المساواة، في الأجور وفي الثروة، قد انخفضت بشدّة تقريبًا في كلّ البلدان الغنية، وذلك إلى حدود سبعينيات القرن الماضي، فإنها قد عادت إلى الارتفاع مجددًا منذ ذلك الحين.

فخلال الربع قرن الماضي، تقلّص عدد الفقراء في العالم بالنصف، في الآن ذاته الذي تزايدت الساكنة الإجمالية على نحو متسارع. ويُذكي هذا الاتجاه القوي جدا نحو الانخفاض بشكلٍ خاص الانخفاض الشديد للفقر عند بعض عمالقة الديمغرافيا، والذين أضحو عمالقة اقتصاديين أيضًا؛ وينطبق هذا على الخصوص على كلّ من الصين والبرازيل. بيد أنّ التطور في هذا المنحى لا يخصّ مع ذلك جميع البلدان؛ إذ يُظهر الشكل (12) بصورة واضحة الهبوط الحاد للفقر في شرق آسيا (تراجعت نسبة الفقر المدقع 5 مرات)، واستمرارها، إن لم يكن تناميها، في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

يبقى أنه ليس القضاء التام على الفقر (1.25 دولار أميركي) الذي يجري الإعلان عنه، إذ يبقى على كلّ حالٍ نحو 400 مليون فقير في العالم حتى في أكثر السيناريوهات المستقبلية تفاؤلاً. وذلك لأنه بالإمكان، في صورةٍ أكثر تفاؤلاً، ألا يبقى سوى أقلّ من 100 مليون فقير سنة 2030؛ بينما في السيناريو الأكثر تشاؤماً، يبقى نحو مليار فقير، مثلما هو الحال اليوم. ولكن، على الرغم من ذلك، ستكون نسبة الفقر أقلّ.

لا تلقى للأسف هذه الجوانب لتحليل الفقر والفقر المدقع المكانة التي تستحقّها في التقرير، على الرغم من مركزيتها في درس اللامساواة، وفق التعريف الأولي الذي أوردناه أعلاه، والذي يحدّد اللامساواة بالأساس نسبةً إلى مستويات التفاوتات المتفاقمة، أو من يعدّهم جون رولز «الفئات الأقلّ حظاً في المجتمع».

## تغيب التمدين

من جهةٍ أخرى، يترافق تزايد اللامساواة في العالم مع تزايد التمدين، وتتجلّى آثار اللامساواة أكثر ما تتجلّى على المستويات الحضرية والمدينية، وعلى مستوى التفاوتات المجالية والإقليمية. إذ يتميز التمدين العالمي الحالي بتركيز وكثافة متزايدين، وضمن هذا الإطار، بتكاثر السكن العشوائي وتوسّعه. وقد قدّرت منظمة الأمم المتحدة أنّ عدد الأشخاص الذين يقطنون السكن العشوائي تجاوز المليار سنة 2007، ومن المرجح أن يتجاوز 1.4 مليار سنة 2020، بل حتى المليارين سنة 2050<sup>(10)</sup>. يعيش إذًا اليوم أكثر من شخص من أصل سبعة أشخاص في سكنٍ عشوائي (بغضّ النظر عمّا يمكن أن تكون التعريفات والوضعيات المتنوعة لهذه الأحياء الخاصة). وإذا كان من شأن الحال أن يستمر على ما هو عليه، فستضحي هذه النسبة واحدًا من أصل ستة أشخاص سنة 2020<sup>(11)</sup>. ولذا يمكن في هذا الصدد القول إنّ تمدين العالم هو، بدرجةٍ كبيرة، «تزايدٌ لظاهرة السكن العشوائي» (Bidonvillisation).

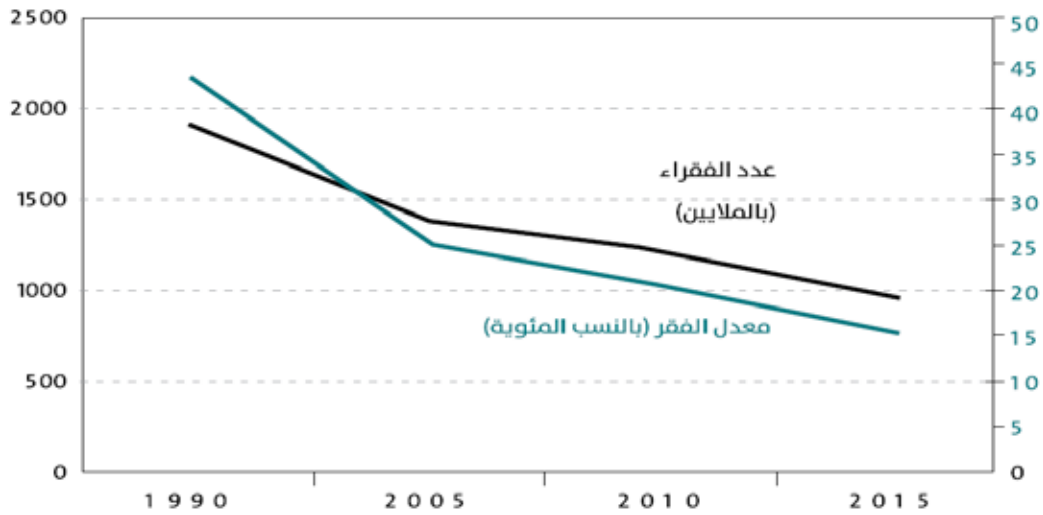
9 يُشير «تأثير القديس متى» (The Matthew Effect) إلى دينامية تراكم الامتيازات وأنّ «من هو غنيّ يُصبح أكثر غني، ومن هو فقيرٌ يصبح أكثر فقراً». وندين في إبراز هذه الدينامية السلبية لروبيرت ميرتون الذي أطلق عليها هذه التسمية في إشارة إلى آية من «الإنجيل بحسب القديس متى» تقول: «لأنّ كلّ من له يعطى فيزداد ومن ليس له فالذي عنده يُؤخذ منه» («الإنجيل بحسب القديس متى»، الأصحاح 25، الآية 29). انظر في ذلك:

Robert K. Merton, "The Matthew Effect," *Science*, vol. 159, no. 3810 (1968), pp. 56 - 63.

10 جوليان دامون، «المجتمعات وأنماط العيش في العالم: الاتجاهات الكبرى للتطور في أفق 2030-2050»، ترجمة هيئة التحرير، الكتاب السنوي الثاني استشراف (2017)، ص 243.

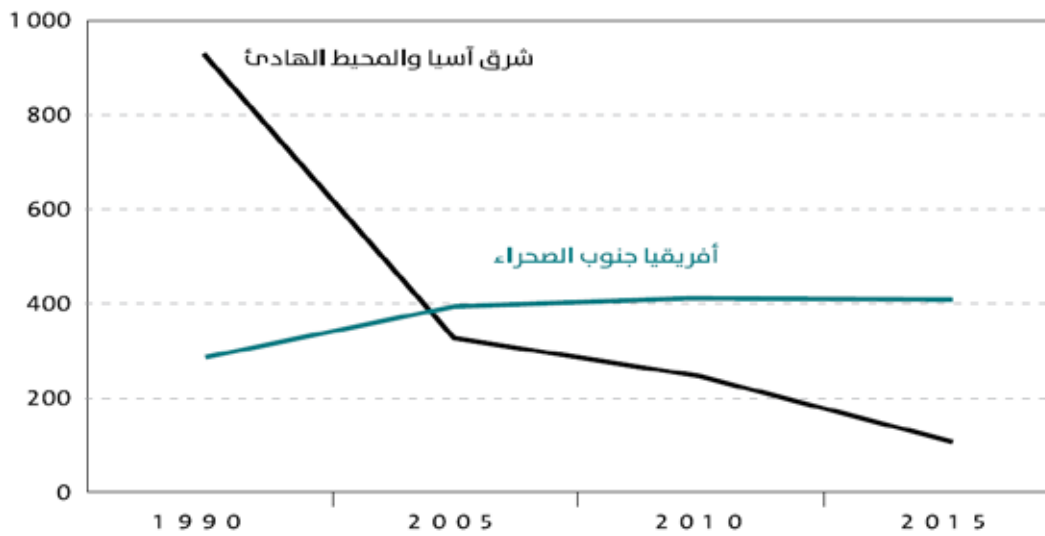
11 المرجع نفسه.

**الشكل (11)**  
**اتجاهات الفقر في العالم**  
**(معدل الفقر، بالنسب المئوية/ عتبة 1.55 دولار أميركي يوميًا بتعادل القدرة الشرائية)**



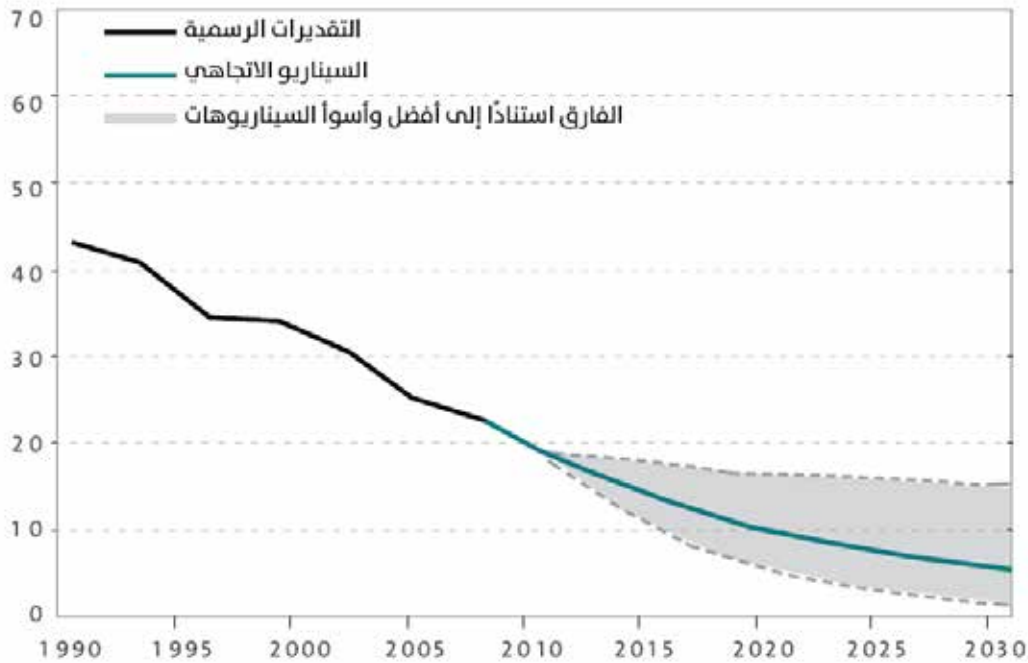
**المصدر:** جوليان دامون، «المجتمعات وأنماط العيش في العالم: الاتجاهات الكبرى للتطور في أفق 2030-2050»، ترجمة هيئة التحرير، الكتاب السنوي الثاني استشراف (2017)، ص 242.

**الشكل (12)**  
**تطور عدد الفقراء في أفريقيا وآسيا (بالملايين)**



**المصدر:** جوليان دامون، «المجتمعات وأنماط العيش في العالم: الاتجاهات الكبرى للتطور في أفق 2030-2050»، ترجمة هيئة التحرير، الكتاب السنوي الثاني استشراف (2017)، ص 242.

### الشكل (13) اتجاهات الفقر في أفق 2030



المصدر: جوليان دامون، «المجتمعات وأنماط العيش في العالم: الاتجاهات الكبرى للتطور في أفق 2030-2050»، ترجمة هيئة التحرير، الكتاب السنوي الثاني استشراف (2017)، ص 243.

على المستوى العالمي، يُشكّل مجموع سكان نسبة الـ 1 في المئة في الدول الغنية ما جرت تسميته «الطبقة الفوقية» التي تستفيد حتماً من دينامية العولمة. وفي البلدان النامية، ليست نسبة الـ 1 في المئة هذه مميّزةً لاقتصاد ريعي، بل لأنظمة أوليغارشية وفاسدة لم تأمل. وبين المجموعتين السكانيّتين هذه القصوتين، أي الأقلّ يسراً الذين يخرجون من الفقر، والأكثر يسراً، توجد طبقاتٌ وسطى قلقة (في البلدان الغنية)، وراغبة في التغيير (في البلدان الفقيرة)، لا يوليها التقرير حقّها بالدرس والتحليل.

يعلّق الأمر إذًا ببعدٍ أساسي لتمظهرات اللامساواة في العالم، لا يجد له للأسف طريقاً إلى التقرير الذي بين أيدينا.

### غياب ربط إشكالية اللامساواة بالنمو والتنمية

يغيب أيضاً عن التقرير الربط بين اللامساواة وإشكاليات النمو والتنمية. فعلى خلاف كتاب طوما بيكيتي رأس المال في القرن الحادي والعشرين، والذي يحلّل بشكلٍ عميق العلاقة بين النمو الاقتصادي وعائد رأس المال، لم يجر إيلاء هذا البعد الأهمية التي يستحقها في التقرير.



فقد ظلت اللامساواة سمة بارزة للقرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، قبل أن تشهد الدول الغنية تحوُّلاً ملحوظاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية وفترة «الثلاثين المجيدة»<sup>(12)</sup> التي وسمها تجاوز معدل عائد رأس المال بشكل مستدام معدل نمو الإنتاج والدخل؛ وهذا ما كانت الحال عليه حتى القرن التاسع عشر، لتصبح مجدداً القاعدة أعقاب الأزمة الاقتصادية لعام 1973، ومن المرجح أن تظل كذلك في القرن الحادي والعشرين. إذ أصبح مجدداً معدل عائد رأس المال يتجاوز بشكل مستدام معدل نمو الإنتاج والدخل. وهو ما يأتي في خلاف علاقة كوزنتس<sup>(13)</sup>، والتي يؤكّد من خلالها سايمون كوزنتس، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1971، أنّ التنمية الاقتصادية يرافقها بشكل بديهي الانخفاض في عدم المساواة في الدخل.

يغيب هذا التحليل التنموي عن التقرير، على خلال على خلاف كتاب **رأس المال في القرن الحادي والعشرين**، حيث يبيّن بيكيتي كيف تنتج الرأسمالية بشكل ميكانيكي عدم مساواة لا تُطاق وتعسفية، تنعكس على اللامساواة في الملكية، وهو ما يشكّل تحدياً جذرياً لقيّم الجدارة والاستحقاق التي تستند إليها المجتمعات الديمقراطية. إذ يبيّن بيكيتي، على المدى الطويل، أنّ عائد رأس المال بعد خصم الضرائب يبلغ نحو 4 إلى 5 في المئة سنوياً، في حين أنّ متوسط النمو في البلدان الغنية هو نحو 1 إلى 2 في المئة. وعندما تنمو المداخل الجديدة بنسبة 1 في المئة وعائد الدخل السابقة هو 4 في المئة، فديناميات تراكم ثروات الأغنياء أعلى بكثير من المداخل الجديدة، على اعتبار أنهم لا ينفقون كل ما يكسبون، وهذا يؤدي مع مرور الوقت إلى تركيز للثروة، تركيز يكون أكبر دائماً<sup>(14)</sup>.

وفي العالم العربي على وجه الخصوص، تنطوي إخفاقات التنمية البشرية في البلاد العربية على العديد من أشكال اللامساواة والتهميش الاجتماعي، والتي تُؤثّر بدورها سلباً على العملية الاقتصادية برمتها في البلاد. فالمساواة هي جزء لا ينفصل عن العملية الاقتصادية؛ وفي ظلّ شيوع عدم المساواة في المجتمع، تتباطأ العملية الاقتصادية وقد تصل إلى مستوياتٍ دنيا أسماها الباحثون في مجال التنمية الاقتصادية «دائرة التنمية المُفرّغة». وهذا ما يبرزه بجلاءٍ تقرير التنمية البشرية لعام 2013، حيث تتجلّى واضحة آثار عدم المساواة في البلدان العربية في ظلّ الفوارق في التعليم والصحة والدخل والثروة، والتي تُؤثّر بدورها في التنمية؛ إذ يخسر دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل عدم المساواة أزيد من ثلاثة أرباع قيمته الإجمالية بسبب عدم المساواة (من خلال الجمع بين التأثيرات السلبية التراكمية لعدم المساواة في الدخل والتعليم والصحة)<sup>(15)</sup>.

يغيب إذاً عن التقرير الذي بين أيدينا تحليل هذه العلاقة للترابط السلبّي بين الخسائر الناجمة عن عدم المساواة من جهة والرّضا بحرية الاختيار وبالمجتمع من جهةٍ أخرى؛ أي أنّ المجتمع المتكامل يعتمد على مؤسسات اجتماعية فعّالة تمكّن الأفراد من العمل الجماعي، وتبني الثقة وروح التضامن بين المجموعات؛ مؤسساتٍ تشمل على المنظمات غير الحكومية، والجمعيات والتعاونيات غير الرسمية، إضافةً إلى المعايير والقواعد السلوكية، وجميعها يُؤثّر في نتائج التنمية البشرية للأفراد، وفي التماسك والاستقرار في المجتمع، في حين أنّ انتشار عدم المساواة يُمكن أن يُؤثّر سلباً في التفاعلات الاجتماعية ويُقيّد حرية الاختيار.

12 تمثّل "الثلاثين المجيدة" فترة النمو الاقتصادي القوي وتحسين الظروف المعيشية التي عاشتها الغالبية العظمى من البلدان المتقدمة، وجلبها أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بين عامي 1945 و1973.

13 يمثّل "منحنى كوزنتس" (Kuznets curve) اللامساواة الاقتصادية في بلد ما وفقاً لمستوى التنمية الذي يفترض أن يزداد بمرور الوقت، والذي يفترض من خلاله كوزنتس أنّ اللامساواة الاقتصادية تنخفض "على نحو ألي" مع النمو الاقتصادي للبلد، من خلال زيادة رأس المال البشري الذي يحل محل زيادة رأس المال المادي كمصدر للنمو، وانتقال العمالة من قطاعات إنتاجية ذات مردودية دنيا نحو قطاعات أفضل مردودية، والتّمدد.

14 Piketty, p. 354.

15 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2013: نهضة الجنوب؛ التقدم البشري في عالم متنوع (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013).

## فصل إشكالية اللامساواة عن الإطار العام للعدالة الاجتماعية

إنّ القياس الدقيق للامساواة الاجتماعية والاقتصادية غير ممكنة بشكلٍ كامل، كما هو تحديد المستويات «المثالية» للامساواة الذي يمكن أن يتناسب مع مبادئ العدالة الرولزية التي لا تروم تحقيق تعادل النتائج وإنما تكافؤ الفرص<sup>(16)</sup>، بوضع الجميع على مستوى نفس «بوّابة الانطلاق» (Starting - gate equality)، وفقاً لتعبير رونالد دوركين<sup>(17)</sup>، والتي تأخذ بعين الاعتبار المعوّقات الطبيعية والمواهب، وتجعل العدالة الاجتماعية مُقابلةً للمسؤولية وللخيارات الأصلية للأفراد، بحيث تصبح التّفاوتات في «خطّ النهاية» راجعةً فقط لاختياراتهم وجهودهم الخاصّة. الفكرة الأساسية هنا ليست مجرد محاولة تصحيح اللامساواة ذات الأصل الطبيعي أو الاجتماعي، وإنما وضع جميع المواطنين في وضعيةٍ تمكّنهم من إدارة شؤونهم الخاصّة والمشاركة في التعاون الاجتماعي على أساس من الاحترام المتبادل.

وبالمحصّلة، لا يولي التقرير مكانةً لتحليل العديد من الجوانب الجوهرية للامساواة ضمن إطار العدالة الاجتماعية، من مثل ما يسميه جون رولز «التّفاوتات المنصفة» التي تسمو فوق المساواتية المحضّة، أي التّفاوتات القائمة على أساس الجدارة والاستحقاق على أساس الجهد وقيمة العمل، في مقابل «التّفاوتات غير المنصفة»، أي اللامساواة والتّفاوتات الاجتماعية الصّارخة (في توزيع الملكية، والأصول، والحقوق، والسلطة، والآمال)، وما يمكن أن تؤدّي إليه من صراعات وتوتّرات أو إحباطات وثورات؛ أو الضريبة على التركات (ضريبة الأيلولة) بوصفها إحدى أهم سبل الحدّ من مستويات اللامساواة المرتفعة وإرساء قواعد تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية في المجتمع.

16 Cf. John Rawls, *A Theory of Justice* (Cambridge, Massachusetts: The Belknap Press of Harvard University Press, 1971).

17 Ronald Dworkin, "What is Equality?", *Philosophy and Public Affairs*, vol. 10, no. 4 (1981), pp. 185 - 246 and 283 - 345.